وصول الانفلات إلى عقر دار الأمن..

لم يقتصر الانفلات الأمني على الوضع الميداني في شتى أنحاء البلاد، بل تعدى ذلك ليشمل أيضاً المؤسسات والمقار الأمنية في المحافظات والمديريات.. إلا أن الطامة الكبرى هي حين تتعرض المقار الأمنية الرئيسية والسيادية في البلد كجهاز المخابرات -الأمن السياسي- لفوضى مماثلة... ورغم ذلك لم نر أية استجابة أو نلمس أي إجراء عملي لإيقاف هذا التدهور والحد من اتساعه لكي لا يطال مقار أمنية رئيسية أخرى رغم بروز مؤشرات ذلك.

حميد الحظاء

الانفلات لايستفز وزير الاصلاح لأنهم « اخوه وحبايب»

إلا أن ما يدعو للتعجب -ويلحظه الجميع - هو استمرار وزير الداخلية الإخواني قحطان على وضعيه الاسترخاء واضعاً كلتا يديه في مياه باردة، متظاهراً بأن الوضع مستتب وكل شيء على ما يرام.. وما يغيضنا أكثر هو أنه لا يكتفي بالصمت توازياً وما هو عليه من حالة استرخاء.. فنجده يطلق العنان للسانه الثرثار لتوزيع التصريحات التطمينية الزائفة بالجملة عبر المنابر الإعلامية الرسمية أو الإخوانية سواءً المرئية أو المسموعة أو المقروءة والزعم بأن الوضع الأمني تحت السيطرة وأن وزارته أعدت الخطط الوقائية اللازمة لمواجهة أي مستجد.. إلى غير ذلك من «الحزاوي» والقصص التي يحاول تسويقها لتجميل وجهه القبيح وفشله الذريع في الإدارة.. إلا أن الواقع سرعان ما يفضح تلك المزاعم بعد ساعات قلائل إن لم تكن دقائق من إطلاقها، ليتضح أن تهديداته ووعيده ذلك لا يعدو عن فرقعات إعلامية هدفها التستر وموراة الفضائح المتوالية لجهازه الأمني والتي باتت تزكم الانوف.

باعتقادي أن وزارة الداخلية بقيادة وزيرها الإخواني تتحمل بشكل رئيسي مسئولية ما آلت إليه الأوضاع الأمنية في البلاد - إن لم نقل أنها من يقف بطريقة غير مباشرة وراءها - وعلى وجه الخصوص التصاعد الحاصل والحاد لعمليات الاغتيالات بحق أبناء مؤسستي الأمن والجيش، واستمرار مسلسل التقطعات والاختطافات والاعتداءات على أبراج الكهرباء وأنابيب النفط.. وذلك لأنها تكتفي بالاحتفاظ بأسماء وملفات عناصر التخريب التي تعلن عنهم عقب كل عملية يقومون بها وتكتفي بإضافتهم إلى قوائمها السوداء، دون أن تتخذ أي إجراء ضدهم، مما يشجع ضعفاء النفوس والآخرين ممن فقدوا ثقتهم بالأجهزة الأمنية وينسوا من إمكانية استعادتها لحقوقهم، فحذوا حذو تلك العناصر متبعين أساليبهم إما بالتخريب أو التقطع أو الاختطاف لانتزاع حقوقهم المسلوبة، رغم أن ذلك كله في الغالب يكون سبباً في زيادة أوجاع ومعاناة المواطن المغلوب على أمره، إلا أن الوزير قحطان خلال زيارته الأخيرة لمأرب وبدلاً من أن يقوم بضبط عناصر التخريب قام بمكافأتهم بأن صرف لهم 9 ملايين ريال.

أحداث الفوضى التي شهدها مقر المخابرات -الأمن السياسي- رغم تضارب التصريحات الرسمية والمصادر الخاصة حولها، إضافة الى مسارعة تنظيم القاعدة وعلى غير العادة بالتعليق على الحادثة يجعلنا جميعاً في وضع المتلهف لمعرفة حقيقة ما جرى ويجري.. إلا أن أكيد هذا الأمر هو وجود اختراق للجهاز من قبل تنظيم القاعدة، لتتأكد بذلك حقيقة ما كشف عنه الرئيس هادي -رسمياً- في وقت سابق من هذا الشهر.. وما محاولة البعض تغييب سبب ومصدر ذلك إلا محاولة يائسة لحجب حقيقة ناصعة كالشمس يدركها الجميع وهي أن الاختراقات تلك ناتجة عن عملية الأخونة للجهاز الأمني.

الشهيد الشامي

وبالرغم أن الأخونة مستمرة وقائمة على قدم وساق.. إلا أنها لم تقتصر على المراكز والمقار الأمنية بالمحافظات والمديريات.. بل تعدت ذلك لتطال حتى السجون .. فخلط المساجين من عناصر تنظيم القاعدة -مواليد رحم الإخوان أساساً - المدانين بارتكاب أعمال إرهابية سواءً كانوا في سجون الأمن السياسي أو السجون المركزية في بعض المحافظات والعاصمة، بالمساجين الآخرين من القتلة والمجرمين وممن عليهم قضايا جنائية، ساهم ذلك في تشكيل تحالفات شلليه نشأت على إثرها حالة استقطاب إخوانية للتنظيم، وكانت سبباً رئيسياً في إحداث فوضى في غالبية السجون والتي كان آخرها سجن الأمن السياسي بالعاصمة صنعاء.

لا نستبعد في ظل اللامبالاة التي يبديها «قحطان الإخوان» تكرار سيناريو ما حدث في مقر المخابرات، أن يحدث أيضاً في مقر السجن المركزي بصنعاء لا سيما وأن جنود وخدمات السجن أنفسهم قد أبدوا مخاوفهم من ذلك وحذروا منه في رسالة رفعوها إلى وزير الداخلية ورئيس مصلحة السجون، حيث عبروا من خلالها عن ريبتهم من تصاعد حالة الانفلات في السجن الذي يحتوي على نحو (2500) سجين معظمهم مسجلين "خطر" ومن عناصر تنظيم القاعدة.

فمجرد اعتزام جنود وخدمات السجن تنظيم وقفة احتجاجية اليوم الاثنين أمام مصلحة السجون بالعاصمة صنعاء احتجاجاً على ما وصفوه بالحالة الأمنية المنهارة والانفلات والتعصبات والشللية التي باتت تهدد حياتهم لوجود -ما أسموه- نوع من التواطؤ مع عناصر القاعدة داخل السجن ما سمح بدخول ممنوعات كالأسلحة البيضاء لتمثل تهديداً كبيراً على الوضع في السجن وحياة العاملين فيه، يتكشف لنا بذلك مدى الفشل في الإدارة الأمنية حتى على مستوى السجون التي كان ينبغي فيها تخصيص زنازين منفردة للعناصر الإرهابية من تنظيم القاعدة، وفصلهم عن الآخرين من القتلة والمجرمين للحد من تنامي ظاهرة التحالفات والتعصبات والتعاطف المذهبي داخل السجن من جهة، ولكي لا يتأثر المساجين بالفكر الهدام لتنظيم القاعدة الإخواني والذي تروج له عناصره بين السجناء.. إلا أنه من الواضح أنها سياسة مقصودة للترويج لتلك الأفكار.

يبدو أن القائمين على وزارة الداخلية لم يتخذوا أي إجراء للحد من توسع ذلك الانفلات، ولم يصغوا للمخاوف التي ابداها جنود وخدمات السجن المركزي بصنعاء لدرجة باتت مهيأة لانهياره.. فاعتزام خدمات السجن -كما يبدو- تنظيم وقفتهم الاحتجاجية جاء بعد أن نفدت محاولاتهم البائسة في لفت نظر الوزير ورئيس مصلحة السجون لما وصلت إليه الامور وأحوالهم .. أما وزير الإخوان الأمني باعتقادي لن يستفزه شيء ما لم يكن ذا صلة بأحد مقرات حزبه، ولنا فيما حدث من استنفار في تعز مؤخراً خير دليل على ذلك .. فهل يا ترى سيستنفره أيضاً أن وصل الإرهاب لعقر داره ومكتبه في الداخلية.. أشك في ذلك لسبب واحد فقط هو أن حدوث مثل ذلك غير وارد لأنهم إخوة وحبايب.

نص خاطرة

احمد مهدي سام

الرقصة الأخيرة في أعراس المشانق

غبارُنا تتفتح فيه الزّنابق،
وغباؤنا يُستنبتُ الحرائقْ،
وغثاؤنا يلوِّثُ النّمارقْ..
غَسَقُنَا يُضيءُ.. بالخنادقْ،
وعشقُنا ينتحرُ .. في أعشابِ الحدائقْ
تبكي الأقمارُ وَهْجاً..
على نبعِ وفاءٍ غارِقْ،
والغصونُ تهتزُّ طرباً..
للأجراشِ، وهي تتعانقْ
تندفعُ مواكبُ الأرواح.. حزينةً..
تراها تئِنُّ كحنينِ المفَارِقْ،
وتتقدّمُ الفراشاتِ في ميادين التسابقْ..
لاحتضانِ وتقبيلِ أوّلِ بارِقْ.
زمانُنَا هذَا.. داعرٌ مارِقْ..
يجذِّرُ منظومةَ الفوارِقْ،
ويُضعِفُ شموخَ البيارِقْ
في مآتِمِنَا.. تزغردُ البنادقْ،
وفي أعراسنا.. ترقصُ المشانِقْ،
وعلى جثثِ ملوكنَا..
تحكمُ البيادقْ،
وأَشْرَفُ الشُّرفاءِ فِينَا..
المخاتِلُ المنافِقْ،
وأفْقَهُ القومِ في ربوعي..
زنديقٌ وسارِقْ.

إيماءة :

- «سِرْ على العكس تجدْ نفسك على الصواب».
- جان جاك روسو

«آخر الكلام» :

أبكي فتبتسمُ الجراحُ من البكا
فكأنَّها في كلِّ جارحةٍ فمُ
وأعارِكُ الدُّنيا، وأَهْوَى صَفْوَهَا
لكنْ كما يَهْوَى الكلامَ الأَبْكَمُ

● البردوني

تونس من «العلمنة» إلى «الاخونة»

توفيق الجندي

مما لاشك فيه ان تونس خضعت للاستعمار الفرنسي لعقود طويلة تعرضت فيه «للفرنسة» ومحاولة الدمج للشعب التونسي في الشعب الفرنسي في مختلف مناحي الحياة بعد عديد من المحاولات الايطالية للسيطرة على تونس وان تكون ضمن اقطاعياتها إلا ان فرنسا سبقتها في ظل الاستعمار التركي الذي عمل على التنكيل بشعوب الامة العربية وتجهيلها وعزلها عن العالم المتطور بعد ان كانت الامة العربية هي مشعل الهداية والعلم والتقدم والازدهار ابان العهدين الاموي والعباسي في الوقت الذي كانت اوروبا تعيش وسط ظلام دامس..

ان عملية الاستعمار الثقافي الذي مارسته فرنسا في مستعمراتها وصلت الى حد القضاء على الثقافة واللغة العربية والادب العربي مما جعل هذه الشعوب تعيش نوعاً من العزلة عن المحيط العربي والعمل علي احياء مايسمي بالظهير البربري وتسمية القبائل الغربية بأنها بربرية وامازيغية وان العرب غزاة ومحتلون واحياء لغتهم الميتة حتى أصبحت اليوم اللغة الوطنية على حساب اللغة العربية والعمل على اخراج دول المغرب العربي مجتمعة عن أمتها العربية مع ان الدراسات التاريخية والشواهد جميعها تثبت ان الامازيغ من أصل العرب الذين هاجروا من اليمن بعد تهدم سد مارب واستقرارهم في هذه الارض وظلوا محتفظين بلغتهم الام مع اختلاطها باللغات الاخرى التي كانت سائدة في المنطقة حينها كما ان دولة قرطاجة العربية ومركزها تونس ولعبها دور حضاري متميز يضاف لرصيد الحضارة العربية وخاصة بعد الفتوحات التي قام بها القائد العربي «حنا بعل» لاوروبا قبل اكثر من 2250سنة وسقط على ابواب روما عاصمة الدولة الرومانية.

ان الاستعمار بذر بذور الفناء للامة ومع ذلك انطلق الشعب التونسي التواق للحرية وبدأ الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يبلغ منتسبوه اليوم أكثر من 600 ألف عامل يمارس اضرابه ضد سلطات الاحتلال عام 1947م ليكون مشاركاً فاعلاً في ثورة الشعب التي أطاحت بالاستعمار الفرنسي عام 1955م وانتهاج حكومات الاستقلال الدستور العلماني الذي يفصل الدين عن الدولة..

رغم ان تونس بلد سياحي وزراعي ويجذب السياح من كل دول العالم إلا ان القمع وعدم اطلاق المزيد من الحريات لشعب يعيش ثقافة تحررية لا تقبل الديكتاتورية والقمع والتي وصلت الى عدم ممارسة الشعائر الدينية وصلاة الجمعة إلا بالبطائق وممارسة الفساد جعل الشعب يعلن ثورته ضد حكم زين العابدين بن علي الا ان البديل كان هو الأسوأ حيث تم معالجة الخطأ بأخطاء قاتلة من حيث الممارسات الديكتاتورية التي مارستها حركة النهضة الاخوانية التي خدعت العالم الخارجي بانها مرنة وتقبل بالقوى السياسية الاخرى إلاّ انها من اليوم الأول عملت على تطبيق قانون العزل ضد الحزب الحاكم واقصاء كل من عمل في ظل النظام السابق.

حقيقة ان الجيش رفض اطلاق النار علي المتظاهرين واعلن انه سيحمي الشعب مما دفع بالرئيس زين العابدين بن علي الى مغادرة الاراضي التونسية الى السعودية ومع وصول حركة النهضة الى الحكم عملت على فتح الحدود واطلاق المعتقلين من الجماعات السلفية الجهادية التي تنتمي لتنظيم القاعدة وممارستها للقمع ضد القوى السياسية الاخرى وممارسة الديكتاتورية بطرق احدث من الانظمة السابقة.

ان عمليات الاقصاء وتردي الوضع المعيشي والاقتصادي وعمليات الانفراد بالقرار والحكم وعدم اشراك حلفاء الامس من الاتحاد العام للشغل والاحزاب الاخرى وعدم اطلاق الحريات العامة ومحاولة الأسلمة بالقوة كل ذلك سيعصف بحكومة وسلطة المرشد.

ان الشعوب بحاجة الى اطلاق حوار شامل يعالج كل الاخطاء التي مورست في ظل الانظمة السابقة واعداد دساتير تلبي طموحات الشعوب والعمل على توفير فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة والفساد والمحسوبية وبدء مرحلة جديدة من البناء والتنمية، أما ممارسة القمع والاقصاء فلن ينتج عنها إلا الفوضى والحروب الاهلية والدمار والدموع والدماء والالم